

Distr.: General  
26 February 2021  
Arabic  
Original: French



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثامنة والثلاثون

14-3 أيار/مايو 2021

تقرير وطني مقدّم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان 21/16\*

النيجر

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

## الصفحة

3	.....	مقدمة
3	.....	أولاً - المنهجية وعملية إعداد التقرير
4	.....	ثانياً - تطور الإطارين المعياري والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها
4	.....	ألف - الإطار المعياري
8	.....	باء - الإطار المؤسسي
10	.....	ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع وتنفيذ الالتزامات الدولية
10	.....	ألف - تنفيذ الالتزامات الدولية
10	.....	باء - التدابير الرامية إلى تثقيف الجمهور وتوعيته في مجال حقوق الإنسان
11	.....	جيم - التدابير الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
11	.....	دال - التعاون مع آليات حقوق الإنسان
11	.....	رابعاً - متابعة وتنفيذ التوصيات والالتزامات المنبثقة عن الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل
11	.....	ألف - حالة تنفيذ التوصيات
22	.....	باء - التحديات والقيود
22	.....	جيم - الممارسات الجيدة
23	.....	خامساً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان
23	.....	ألف - الأولويات
23	.....	باء - المبادرات
23	.....	جيم - الالتزامات
23	.....	سادساً - الاحتياجات
23	.....	ألف - في مجال بناء القدرات
24	.....	باء - في مجال المساعدة التقنية والمالية
24	.....	الخاتمة

## مقدمة

1- قَدِّمَت النيجر تقريرها الوطني إلى الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل في 11 شباط/فبراير 2011. وعلى إثر تقديم هذا التقرير، تَلَقَّت 112 توصية قُبِلت منها 110 توصيات، وأُحيطت علماً باثنتين. وقَدِّمَت النيجر تقريرها الوطني إلى الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في 18 كانون الثاني/يناير 2016. وقَدِّمَت لها 168 توصية قُبِلت منها 167 وأُحاطت علماً بواحدة.

2- ووفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان 119/17، تقدّم النيجر هذا التقرير في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل.

3- وبعد استعراض تقريرها الخاص بالجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، وحرصاً منها على الوفاء بالتزاماتها الدولية، واصلت النيجر جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وقد أُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالتصديق على الصكوك الدولية وإصلاح النظام القضائي ونظام السجون، وأيضاً في مجال الحق في الصحة والتعليم والغذاء والأمن والحقوق المحددة وحقوق الفئات الضعيفة، فضلاً عن حقوق معيّنة من الجيل الثالث.

4- وبيّن تقييم تنفيذ التوصيات المقبولة أنّ 80 في المائة منها قد نُفِذت تماماً، و5,5 في المائة نُفِذت جزئياً، و4,5 في المائة لم تُنفذ بعد. وعلى الرغم من الإنجازات الكثيرة المحرزة، ينبغي الإشارة إلى أنّ من اللازم بذل مزيد من الجهود لتحسين حماية حقوق الإنسان. وتمثّل التحديات الأمنية التي يواجهها البلد منذ عام 2015، ونقص الموارد المالية، والأعباء الاجتماعية - الثقافية والديمقراطية، من بين قيود أخرى، عقبات أمام إعمال بعض الحقوق المنصوص عليها في الصكوك الوطنية والدولية.

5- ويتمحور هذا التقرير، تمشياً مع المبادئ التوجيهية لمجلس حقوق الإنسان، حول ستة أجزاء رئيسية، وهي:

- المنهجية المعتمدة وعملية إعداد التقرير؛
- تطور الإطارين المعياري والمؤسسي وإطار السياسات العامة، منذ عام 2016؛
- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع؛
- تنفيذ التوصيات المنبثقة عن آخر استعراض دوري شامل خاص بالبلد؛
- الأولويات والمبادرات والالتزامات الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان؛
- الاحتياجات من حيث بناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية.

## أولاً- المنهجية وعملية إعداد التقرير

6- حتى عام 2010، لم يكن لدى النيجر هيكل رسمي يتولى مهمة إعداد التقارير المقدّمة إلى هيئات المعاهدات وإلى الاستعراض الدوري الشامل. وهكذا أنشئت لجنة وطنية لإعداد هذه التقارير في 17 آذار/مارس 2010. وإدراكاً من الحكومة لأثر وأهمية الوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، فقد بادرت إلى إعلاء رتبة هذه اللجنة في 6 كانون الثاني/يناير 2017، إذ أصبحت لجنة مشتركة بين الوزارات بموجب مرسوم اعتمده مجلس الوزراء.

7- وتولت هذه اللجنة المشتركة بين الوزارات المكونة من 18 عضواً يمثلون الوزارات القطاعية الرئيسية المعنية بقضايا حقوق الإنسان إعداد هذا التقرير. ويمكن للجنة، التي تديرها أمانة دائمة، أن تستعين بأي شخص ذي خبرة في أداء مهمتها على الوجه الصحيح.

8- وفي إطار تنفيذ التوصيات وإعداد هذا التقرير، اعتمدت اللجنة المشتركة بين الوزارات نهجاً تشاركياً وشاملاً على عدة مراحل:

- إطلاع جميع الجهات المعنية، في 8 تموز/يوليه 2016، على التقرير الخاص باستعراض الحالة في النيجر في إطار الجولة الثانية لضمان متابعة محتواه وتوصياته على الصعيد الوطني؛
- اعتماد مجلس الوزراء في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2017 خطةً لتنفيذ التوصيات؛
- تعميم هذه الخطة على الهياكل والشركاء المعنيين؛
- تنظيم يوم برلماني بشأن تنفيذ التوصيات في 13 كانون الأول/ديسمبر 2018؛
- عقد عدة حلقات عمل إقليمية بشأن حالة تنفيذ التوصيات؛
- الإعداد لاستعراض منتصف المدة بشأن حالة تنفيذ التوصيات؛
- تجميع البيانات التي سيستند إليها التقرير الوطني؛
- اعتماد اللجنة المشتركة بين الوزارات مشروع التقرير الوطني خلال حلقة عمل؛
- اعتماد مشروع التقرير الوطني خلال اجتماع مصغّر (بسبب نقشي جائحة كوفيد-19)، شاركت فيه بعض منظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الهياكل الحكومية غير الأعضاء في اللجنة المشتركة بين الوزارات؛
- اعتماد مشروع التقرير الوطني بموجب مرسوم صدر في مجلس الوزراء.

## ثانياً- تطور الإطارين المعياري والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

### ألف- الإطار المعياري

#### 1- الصكوك الدولية والإقليمية الجديدة التي جرى التصديق عليها

- 9- منذ تقديم التقرير الأخير حتى الآن، صدّقت النيجر على عدة صكوك دولية أو انضمت إليها، منها:
- اتفاق باريس بشأن تغير المناخ؛
  - النظام الأساسي لمنظمة النهوض بالمرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
  - البروتوكول الملحق باتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ والقضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ؛
  - اتفاق التعاون القضائي بين جمهورية مالي وجمهورية النيجر وجمهورية تشاد؛
  - اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة وجمهورية النيجر بشأن الملاحقة الجنائية لأفراد تنظيم داعش؛
  - البروتوكول الإضافي A/P/SP1/7/93 المكمل لأحكام المادة 7 من البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار؛

- البروتوكول الصادر في 10 كانون الأول/ديسمبر 1999 بشأن آلية منع النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن؛
- اتفاق بانغي الذي ينشئ منظمة أفريقية للملكية الفكرية؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولي رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية الخاصة بمعايير العمل الدولية؛
- التعديلات على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان؛
- الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- اتفاقية لاهاي بشأن حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي؛
- تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستفدة لطبقة الأوزون؛
- اتفاق تسليم المطلوبين للعدالة بين حكومة النيجر والجمهورية الفرنسية؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 122 بشأن سياسة العمالة؛
- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛
- الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 183 بشأن حماية الأمومة؛
- الميثاق الأفريقي للسلامة على الطرق؛
- وغير ذلك.

## 2- تطور الإطار المعياري الوطني

- 10- حرصاً على توفير بيئة معيشية أفضل للسكان في محيط مناسب لاحترام حقوق الإنسان، اعتمدت عدة تشريعات في الفترة ما بين عامي 2016 و2020، بما في ذلك:
- القانون رقم 2016-33 المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2016 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
  - القانون رقم 2016-41 المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، المتعلق بتشكيل مجلس الأمن الوطني، وصلاحياته وقواعد عمله؛
  - القانون رقم 2016-42 المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، الذي يمدّد حالة الطوارئ في منطقة ديفا؛
  - القانون رقم 2016-44 المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2016، الذي ينص على إنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد والجرائم المماثلة ومهامها وصلاحياتها وتشكيلها وتنظيمها وسير عملها؛
  - القانون رقم 2016-45 المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2016، الذي ينص على إنشاء هيئة تنظيمية للأمان النووي ومهامها وتشكيلها وتنظيمها وسير عملها؛
  - القانون رقم 2017-05 المؤرخ 31 آذار/مارس 2017، الذي ينص على إنشاء مؤسسة للخدمة المجتمعية؛

- القانون رقم 08-2017، المؤرخ 31 آذار/مارس 2017، الذي يحدّد المبادئ الأساسية لنظام السجون؛
- القانون رقم 09-2017، المؤرخ 31 آذار/مارس 2017، الذي يحدّد النظام الداخلي المستقل لموظفي إدارة السجون؛
- القانون رقم 23-2017 المؤرخ 21 نيسان/أبريل 2017، الذي يقدّم الجرائم المتعلقة بالشيكات والبطاقات المصرفية وغيرها من أدوات وعمليات الدفع الإلكتروني؛
- القانون رقم 28-2017 المؤرخ 3 أيار/مايو 2017، المتعلق بحماية البيانات الشخصية؛
- القانون رقم 50-2017 المؤرخ 6 حزيران/يونيه 2017، الذي ينفّج بعض مواد الدستور؛
- القانون رقم 56-2017 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2017، الذي ينفّج المادتين 84 و173 من الدستور؛
- القانون رقم 03-2017 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2017، المتعلق بالتعدين؛
- القانون رقم 22-2018، المؤرخ 27 نيسان/أبريل 2018، الذي يحدّد المبادئ الأساسية للحماية الاجتماعية؛
- القانون رقم 23-2018 المؤرخ 27 نيسان/أبريل 2018 المتعلق بالاتصال السمعي البصري؛
- القانون رقم 24-2018 المؤرخ 27 نيسان/أبريل 2018، الذي ينص على النظام الأساسي للمفوضين القضائيين؛
- القانون رقم 25-2018 المؤرخ 27 نيسان/أبريل 2018، الذي يحدّد المبادئ الأساسية للبناء والإسكان؛
- القانون رقم 26-2018 المؤرخ 27 نيسان/أبريل 2018، الذي يعدّل ويكمل القانون رقم 08-2015 المؤرخ 10 نيسان/أبريل 2015، الذي يحدّد تنظيم المحاكم التجارية واختصاصاتها وإجراءاتها وسير عملها؛
- القانون رقم 27-2018 المؤرخ 27 نيسان/أبريل 2018، الذي يعدّل ويكمل القانون رقم 08-2018 المؤرخ 30 آذار/مارس 2018، المتعلق بإجراءات حل المنازعات التجارية والمدنية البسيطة؛
- القانون رقم 28-2018 المؤرخ 14 أيار/مايو 2018، الذي يحدّد المبادئ الأساسية للتقييم البيئي؛
- القانون رقم 31-2018 المؤرخ 16 أيار/مايو 2018، الذي يعدّل ويكمل القانون رقم 34-2012 المؤرخ 7 حزيران/يونيه 2012، المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للاتصالات واختصاصاته وتنظيمه وسير عمله؛
- القانون رقم 35-2018 المؤرخ 24 أيار/مايو 2018، الذي ينص على النظام الأساسي للموتقين؛

- القانون رقم 2018-36 المؤرخ 24 أيار/مايو 2018، الذي يحدّد النظام الأساسي للجهاز القضائي؛
- القانون رقم 2018-37 المؤرخ 1 حزيران/يونيه 2018، الذي يحدّد تنظيم المحاكم واختصاصها في جمهورية النيجر؛
- القانون رقم 2018-45 المؤرخ 12 تموز/يوليه 2018، الذي ينظّم التجارة الإلكترونية؛
- القانون رقم 2018-47 المؤرخ 12 تموز/يوليه 2018، الذي ينص على إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريدية وتنظيمها وسير عملها؛
- القانون رقم 2018-74 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2018 المتعلق بحماية المشردين داخلياً ومساعدتهم؛
- القانون رقم 2019-25 المؤرخ 27 حزيران/يونيه 2019، الذي يعدّل ويكمل المرسوم بقانون رقم 2010-84 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2010 بشأن ميثاق الأحزاب السياسية؛
- القانون رقم 2019-38 المؤرخ 19 تموز/يوليه 2019، الذي يعدّل قانون الانتخابات؛
- القانون رقم 2019-28 المؤرخ 1 تموز/يوليه 2019، الذي يحدّد طرائق ممارسة العبادة بحرية في جمهورية النيجر؛
- القانون رقم 2019-29 المؤرخ 1 تموز/يوليه 2019، الذي يرسّي نظام الأحوال المدنية في النيجر؛
- القانون رقم 2019-33 المؤرخ 3 تموز/يوليه 2019، المتعلق بقمع الجرائم السيبرانية في النيجر؛
- القانون رقم 2019-062 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2019، الذي يحدّد المبادئ الأساسية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- القانون رقم 2019-69 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، الذي يعدّل ويكمل القوانين رقم 2000-008 المؤرخ 7 حزيران/يونيه 2000 الذي ينص على نظام الحصص في المناصب التي تُشغّل بالانتخاب وفي الحكومة وفي إدارة الدولة؛
- القانون رقم 2020-05 المؤرخ 11 أيار/مايو 2020 المتعلق بتجريم التعذيب؛
- القانون رقم 2020-02 المؤرخ 6 أيار/مايو 2020، المنشئ للآلية الوطنية لمنع التعذيب؛
- القانون رقم 2020-03 المؤرخ 6 أيار/مايو 2020، المتعلق بقمع الجرائم المرتكبة في مجال صنع الأسمدة واستيرادها وبيعها؛
- القانون رقم 2020-019 المؤرخ 3 حزيران/يونيه 2020 بشأن اعتراض بعض الاتصالات الصادرة عن طريق الوسائل الإلكترونية؛
- القانون رقم 2020-031 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020، الذي يعدّل ويكمل القانون رقم 2018-37 المؤرخ 1 حزيران/يونيه 2018 المتعلق بالتنظيم القضائي؛
- القانون رقم 2020-036 المؤرخ 30 تموز/يوليه 2020، الذي يعدّل ويكمل القانون التنظيمي المتعلق بتنظيم المحكمة الدستورية وسير عملها؛

- القانون التنظيمي رقم 035-2020 المؤرخ 30 تموز/يوليه 2020، الذي يحدّد اختصاصات ديوان المحاسبة وتشكيله وتنظيمه وسير عمله؛
  - القانون رقم 037-2020 المؤرخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الذي ينص على إنشاء دائرة جنائية في محاكم القانون العام؛
  - القانون رقم 057-2020 المؤرخ 09 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الذي يحدّد النظام الأساسي المستقل لجهاز الشرطة؛
  - وغير ذلك.
- 11- وقد اعتمدت عدة مراسيم تحدّد طرائق تطبيق بعض هذه القوانين.

## باء - الإطار المؤسسي

- 12- عقب تقديم التقرير الوطني الأخير، أنشئت هيكل جديدة مكلفة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وعززت الهياكل القائمة.

### اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

- 13- تضطلع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمهمة ضمان تعزيز الحقوق والحريات وفعاليتها. وضماناً للامتثال لاتفاقية مناهضة التعذيب، عزز القانون رقم 02-2020 الصادر في 6 أيار/مايو 2020 اختصاصات هذه المؤسسة فألحق بها الآلية الوطنية لمنع التعذيب.
- 14- واللجنة، التي كانت قد فقدت في عام 2010 مركزها ضمن الفئة ألف الخاصة بالامتثال لمبادئ باريس، أعيد إدراجها في هذه الفئة في آذار/مارس 2017. وقدمت اللجنة في 29 حزيران/يونيه 2019 أحدث تقرير لها عن حالة حقوق الإنسان في النيجر إلى الجمعية الوطنية. وأصبحت اللجنة نموذجاً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية.

### المجلس الأعلى للاتصالات

- 15- تتمثل مهمة المجلس الرئيسية في ضمان تنظيم قطاع الاتصالات وضمان حرية واستقلالية وسائط الإعلام السمعي البصري ووسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية.
- 16- وقد تعززت صلاحياته وتنظيمه بموجب القانون رقم 31-2018 الصادر في 16 أيار/مايو 2018. واستكملت هذه التشريعات بأخرى، بما في ذلك القانون رقم 23-2018 الصادر في 27 نيسان/أبريل 2018 الذي ينظم الاتصالات السمعية البصرية.

### الهيئة العليا لمكافحة الفساد والجرائم المماثلة

- 17- هي هيئة دائمة تابعة للدولة أنشئت في الأصل بموجب المرسوم رقم 215-2011-PRN/MJ المؤرخ 26 تموز/يوليه 2011. ولكي تتمثل الهيئة لمبادئ جاكارتا بشأن المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اعتمد القانون 44-2016 الصادر في 6 كانون الأول/ديسمبر 2016. وهذا القانون هو الذي بات يحكم المؤسسة. ويعزز هذا القانون القدرات القانونية والمؤسسية للهيئة العليا لمكافحة الفساد والجرائم المماثلة، التي أصبحت تتمتع بصلاحيات تحريك الدعاوى من تلقاء نفسها، وصلاحيات الشرطة القضائية، والاطلاع على تقارير التفتيش أو المراقبة، وتحديد الهوية والمواقع، والمراقبة القضائية على الأصول المتأتية من الفساد، وضبط أدلة الإدانة وختمها. وفضلاً عن



ذلك، تُعدُّ الهيئة تقارير تحقيقات ترسل مباشرة إلى المدعي العام للجمهورية مشفوعة بوجوب فتح تحقيق قضائي. ولدى الهيئة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وخطة عمل للفترة 2018-2020. وتجدر الإشارة إلى أنَّ لدى الهيئة حساباً على موقع تويتر وعلى فيسبوك ويوتوب وموقع إلكتروني ([www.halcia.ne](http://www.halcia.ne))، تتضمن جميعها نماذج للشكاوى والإبلاغ تتيح لها التقرب من الناس.

### المحاكم والهيئات القضائية

18- المحاكم العليا في النيجر هي المحكمة الدستورية ومحكمة النقض ومجلس الدولة وديوان المحاسبة ومحكمة العدل العليا ومحاكم الاستئناف. وقد عُدِّل تشكيل بعض هذه الهيئات القضائية أو اختصاصاتها بهدف تعزيزها في سبيل ضمان حسن إقامة العدل.

19- وأنشأ القانون رقم 37-2018 الصادر في 1 حزيران/يونيه 2018 محكمة استئناف في كل منطقة، ليرتفع عدد هذه المحاكم من 2 إلى 8. كما أنشأ القانون نفسه محكمة صلح في كل مركز مقاطعة ليصل عددها إلى تسع وخمسين (59)، ما يجعلها تغطي كامل إقليم البلد. وأنشئت أيضاً لأول مرة 16 محكمة في المقاطعات المحلية موزعة على مدن نيامي وزندر ومارادي وتاهوا. وألغى هذا القانون محاكم الجنايات التي استُعيض عنها بالدوائر الجنائية التي أنشئت داخل المحاكم الابتدائية الكبرى. وبغية استكمال شبكة الهيئات القضائية في البلد عن طريق تقريب العدالة من المتقاضين، أنشئت أيضاً محكمة محلية في كل بلدية ريفية.

20- ويجري تدريباً تثبت الهيئات القضائية الجديدة. وهكذا أدت جهود الحكومة الرامية إلى النهوض بقطاع القضاء إلى زيادة كبيرة في معدل تغطية الهيئات القضائية في البلد من 59,70 في المائة في عام 2018 إلى 64,18 في المائة في عام 2019، بزيادة قدرها 4,48 في المائة.

21- على أنَّ مؤشرات قطاع العدالة فيما يتعلق بالموارد البشرية لا تزال دون المعايير الدولية. ففي عام 2019، بلغت نسبة كتّاب المحكمة إلى القضاة ونسبة الموظفين إلى القضاة 0,93 و0,57 على التوالي، أي أقل من كاتب محكمة لكل قاض وأقل من موظفين لكل قاض، ومن ثم فهذه النسبة دون المعايير المقررة في هذا المجال، وهي كاتباً محكمة لكل قاض و3 موظفين لكل قاض.

22- وتحسنت نسبة القضاة إلى السكان، إذ انتقلت إلى قاض واحد لكل 212 50 نسمة في عام 2020 مقابل قاض واحد لـ 54 001 نسمة في عام 2018. وارتفع عدد القضاة من 399 قاضياً في عام 2018 إلى 421 قاضياً في عام 2019 و471 قاضياً في عام 2020.

### اللجنة الوطنية لتنسيق مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

23- وُيِّعَت صلاحيات هذه اللجنة، التي أنشئت بموجب المرسوم بقانون رقم 86-2010 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2010، بمقتضى القانون رقم 36-2015 المؤرخ 26 أيار/مايو 2015 المتعلق بتهريب المهاجرين. وقد وضعت اللجنة خطة عمل أولى لمكافحة الاتجار بالبشر (للفترة 2014-2018) وتعكف على وضع خطة العمل الثانية التي تغطي الفترة 2020-2024. ويجري أيضاً وضع خطة أخرى خاصة بتهريب المهاجرين تغطي الفترة نفسها.

### الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

24- عُدِّل تنظيم وسير عمل هذه الوكالة، التي أنشئت بموجب المرسوم بقانون رقم 86-2010 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2010، بمقتضى المرسوم رقم PRN/MJ 148-2018 المؤرخ 8 آذار/مارس 2018، الذي يعِدِّل المرسوم رقم PRN/MJ 083-2012 المؤرخ 21 آذار/مارس 2012.

وهي مسؤولة عن تنفيذ القرارات التي تتخذها اللجنة الوطنية لتنسيق مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وأنشأت الوكالة مؤخراً مكاتب محلية ومركزاً للإنصات لضحايا الاتجار وتوجيههم.

### الوكالة الوطنية للمساعدة القانونية والقضائية

25- تأسست الوكالة الوطنية للمساعدة القانونية والقضائية في عام 2011، وفتحت مكاتب محلية في محاكم القانون العام العشر. ومن المقرر إجراء عمليات توسعة على مستوى محاكم الصلح. وقد تلقى حوالي 10 000 شخص المساعدة القانونية التي تقدّمها مكاتبها في الفترة من 2015 إلى 2017، فضلاً عن حصص للتوعية وخدمات استشارية قدّمها متطوعو الأمم المتحدة، وحقوقيون وطنيون في مراكز الاحتجاز. وفيما يتعلق بالمساعدة القضائية، استفاد قرابة 1 850 شخصاً من خدمات محامين محترفين معيّنين ومحامين غير محترفين خلال الفترة نفسها.

## ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع وتنفيذ الالتزامات الدولية

### ألف - تنفيذ الالتزامات الدولية

26- تنص المادة 171 من الدستور على أنّ المعاهدات أو الاتفاقات المصدّق عليها أو الموافق عليها وفق الأصول تكتسب، بمجرد نشرها، حجية أعلى من حجية القوانين، رهناً بتطبيق الطرف الآخر لكل اتفاق أو معاهدة. ولكل شخص الحق في رفع دعوى إلى المحاكم الوطنية المختصة بشأن أي فعل ينتهك حقوقه الأساسية التي يقرها ويكفلها له الدستور والاتفاقيات الدولية والقوانين واللوائح السارية.

27- وتفي النيجر بالتزاماتها الدولية بتكثيف تشريعاتها الداخلية مع الصكوك الدولية والإقليمية التي يجوز لأي متقاضٍ أن يحتج بها إذا اعتبر أنّ حقوقه انتهكت.

28- وتتفّذ النيجر، التي أصبحت عضواً غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منذ 1 كانون الثاني/يناير 2020، أيضاً القرارات والتوصيات الصادرة عن الآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

### باء - التدابير الرامية إلى تثقيف الجمهور وتوعيته في مجال حقوق الإنسان

29- تنص المادة 43 من الدستور على أنه "يجب على الدولة ضمان ترجمة الدستور والتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ونشرها باللغات الوطنية. وهي تضمن تدريس الدستور وحقوق الإنسان والتربية المدنية في جميع مستويات التعليم".

30- وتفعيلاً لهذا الحكم، وضعت برامج تعليمية في مجال حقوق الإنسان في بعض المدارس منذ المرحلة الابتدائية، وتعكف الدولة بمساعدة المنظمات غير الحكومية على ترجمة الصكوك الإقليمية والدولية الرئيسية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها إلى جميع اللغات الوطنية.

31- كما تبيّن وسائط الإعلام العامة أو الخاصة والوطنية أو المجتمعية برامج للتوعية والتدريب تهدف إلى توعية السكان بحقوقهم وواجباتهم كما هي محدّدة في التشريعات وبالسلوك الذي ينبغي اتباعه في حالة انتهاك هذه الحقوق.

32- وقد بدأ التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النيجر قبل إرساء الديمقراطية عن طريق تجارب معزولة ومجزأة لبعض المدارس ومراكز التدريب المهني لأنه غير مدرج في المناهج الدراسية.

ونظراً للتغيرات العميقة التي شهدتها المجتمع النيجري، وبعد انخراط البلد في مسار لإرساء الديمقراطية أصبح مساراً لا رجعة فيه، بات تدريس حقوق الإنسان أداة فعلية لتعميق مُثُل الديمقراطية والحرية والمساواة والسلام.

33- وشهدت الكتب المدرسية التعليمية التي تضعها الوزارات المسؤولة عن التعليم إصلاحات عميقة في السنوات الأخيرة. وأبانت السلطات النيجرية عن التزامها بإدماج التنقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية بوضع كتب مدرسية وإدراجها في النظام التعليمي في النيجر. وفي هذا السياق، قامت الوزارات المسؤولة عن قطاع التعليم والتدريب، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بوضع كتب مدرسية للتنقيف في مجال حقوق الإنسان وعملت على بناء قدرات المدرسين بعد مرحلة تجريبية في نيامي. ويُدرج البرنامج الفرعي "التربية المدنية والأخلاقية" مفاهيم التسامح وثقافة السلام واللاعنف وحقوق المواطنين وواجباتهم.

### جيم- التدابير الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

34- اعتمدت النيجر تدابير هامة لضمان تمتع المواطنين بحقوقهم فعلياً. ويرد تفصيل هذه التدابير في الجزء الرابع المخصص لتنفيذ التوصيات.

### دال- التعاون مع آليات حقوق الإنسان

35- تقيم النيجر تعاوناً جيداً ومثمراً مع الآليات الإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أي المقررين الخاصين، والتحقيقات القطرية، والزيارات القطرية، وهيئات المعاهدات. وقد استجاب البلد على الدوام لطلبات القيام بزيارات قطرية أو إجراء تحقيقات قطرية ونشر ما تتمخض عنه من تقارير.

36- وتقدم طلبات للحصول على المعلومات الاستخبارية أو للتعاون إلى النيجر بانتظام في المسائل القضائية والأمنية وغيرها، وهي طلبات تعالجها بعناية.

37- ومنذ تقديم آخر تقرير وطني إلى جولة الاستعراض الدوري الشامل حتى الآن، تدارك بلدنا كل التأخير في تقديم تقاريره بانتظام إلى هيئات المعاهدات الدولية والإقليمية. وقد حال تشي جائحة "كوفيد-19" دون إرسال وفد إلى جنيف لاستعراض اثنين من تلك التقارير لم يقدموا بعد.

### رابعاً- متابعة وتنفيذ التوصيات والالتزامات المنبثقة عن الجولة الثانية من

#### الاستعراض الدوري الشامل

#### ألف- حالة تنفيذ التوصيات

38- تلقت النيجر 168 توصية قبلت منها 167 وأحاطت علماً بواحدة. وفي نهاية الاستعراض، عُقدت حلقة عمل لإطلاع جميع أصحاب المصلحة على سير العملية وعلى التوصيات. ووُضعت خطة تنفيذ اعتمدت في مجلس الوزراء في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وعُملت هذه الخطة على جميع الهياكل الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والشركاء التقنيين والماليين من أجل إشراك هذه الجهات فعلياً في تنفيذها. وعُقدت اجتماعات مع رئيس الحكومة بشأن متابعة تنفيذ التوصيات. وتفيد أحدث البيانات بتنفيذ 80 في المائة من التوصيات تنفيذاً كاملاً، ويجري تنفيذ 15,5 في المائة، ولم تتفد نسبة 4,5 في المائة بعد.

39- وللإبلاغ عن تنفيذ هذه التوصيات، ضُمت فيما بينها بحسب موضوعها ثم جُمعت ضمن مجموعات مواضيعية.

## 1- الصكوك والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

### (أ) إلغاء عقوبة الإعدام (التوصيات 5-120 إلى 13-120، 76-120 إلى 84-120)

40- لم تنفذ هذه التوصية بعدُ تنفيذاً فعالاً، ولكن الدولة تبذل جهوداً جبارة لتنفيذها. وكان المجلس الاستشاري الوطني قد نظم تصويتاً بشأن هذه المسألة في 16 كانون الأول/ديسمبر 2010، أسفر عن 27 صوتاً لصالح الإلغاء، و40 صوتاً ضده، وامتناع 4 عن التصويت. وعلى الرغم من هذا الفشل، اعتمد مجلس الوزراء في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2014 مشروع القانون الذي يجيز انضمام النيجر إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وللأسف، رفض البرلمان هذا المشروع.

41- وإقناع أعضاء البرلمان، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والحكومة نفسها، على التوالي، أياماً برلمانية. وفي أعقاب اليوم البرلماني الذي نظّمته وزارة العدل في 13 كانون الأول/ديسمبر 2018، والذي أثار نقاشات حادة، وجّه وزير العدل في 24 كانون الأول/ديسمبر 2018 الرسالة رقم 001946/MJ/GS/SP/CIM إلى زميله المسؤول عن الشؤون الخارجية بغرض البدء في عملية التصديق على البروتوكول الذي يلغي عقوبة الإعدام. ولا تزال المشاورات جارية، وفي انتظار ما ستسفر عنه هذه المشاورات، ما فتئت النيجر تصوّت منذ عام 2018 لصالح وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، التي لم تطبق منذ 21 نيسان/أبريل 1976.

### (ب) التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (التوصية 1-120)

42- تم التصديق على هذه الاتفاقية في 24 تموز/يوليه 2015.

### (ج) التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (التوصية 2-120)

43- انضمت النيجر إلى هذه الاتفاقية منذ 18 آذار/مارس 2009.

### (د) التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (التوصية 3-120)

44- تم التصديق على هذا البروتوكول منذ 13 آذار/مارس 2012.

### (هـ) التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات (التوصية 4-120)

45- لم يتم التصديق على هذا البروتوكول بعدُ، ولكن العملية مستمرة.

### (و) التصديق على بروتوكول مابوتو لضمان حقوق المرأة (التوصية 16-120)

46- استُهلّت الإجراءات عدة مرات، ولكنها أُجّلت بهدف إجراء المزيد من المشاورات على الصعيد الوطني. ومرد هذا الانسداد إلى أنّ هذا الصك يتضمن أحكاماً يعتبرها البعض متعارضة مع أعراف النيجر وممارساتها التي تحكم قانون الأسرة.

(ز) التصديق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وعدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (التوصيات 120-24 إلى 120-26)

47- انضمت النيجر إلى هذه الاتفاقية في 6 أيار/مايو 2019.

(ح) التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم 189) بشأن العمال المنزليين (120-27)

48- لا تزال العملية جارية. وقد اعتبر وزير العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية، الذي استطلع رأيته الوزير المسؤول عن التصديق، في مراسلة تحمل رقم 0000661/MET/PS/DGT/DNIT مؤرخة 25 آب/أغسطس 2020، أنَّ على النيجر قبل الإقدام على هذا التصديق أن تهيئ العقليات للتغييرات التي ينطوي عليها، ويجب عليها في المقام الأول أن تعيد النظر في تشريعاتها الاجتماعية.

(ط) سحب التحفظات على الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان (اتفاقية مناهضة التعذيب، اتفاقية العمال المهاجرين، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) (التوصيات 120-14 إلى 120-23، 120-69 إلى 120-71)

49- من بين هذه الصكوك لم يتم التصديق إلا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتحفظات، ولم يشهد رفع هذه التحفظات أي تطور حقيقي بسبب عدم تفهم شريحة من السكان. ومع ذلك، فقد بادرت وزارة العدل ووزارة النهوض بالمرأة وحماية الأطفال واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، إلى عقد العديد من حلقات التدارس بين المختصين ونظمت أياماً للتفكير في هذه المسألة.

(ي) تقديم جميع التقارير المتأخرة إلى هيئات المعاهدات المعنية ووضع آلية لمتابعة وتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل (التوصية 120-62، التوصية 120-63)

50- تداركت النيجر كل التأخير المسجل في تقديم جميع تقاريرها الأولية والدورية. وتوجد آلية لمتابعة التوصيات وتنفيذها، وهي منوطة باللجنة المشتركة بين الوزارات.

(ك) وضع الأطر المعيارية لتيسير إدماج صكوك حقوق الإنسان التي صدقت عليها في تشريعاتها المحلية (التوصية 120-28)

51- أنشئت لجنة خبراء لجرد جميع نصوص القوانين المحلية التي لا تمتثل للصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان. كما أنشئت تحت وصاية وزارة العدل، بالإضافة إلى مديرية التشريع والإصلاحات، لجنة مسؤولة عن الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية. وقد اعتمدت عدة تشريعات في إطار هذه المواءمة.

(ل) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لجعل التشريعات تمتثل امتثالاً كاملاً لنظام روما الأساسي، بسبل منها على الخصوص اعتماد أحكام تتيح التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية (التوصية 120-13، التوصية 120-29)

52- تُعدُّ النيجر من بين البلدان التي أتاح تقديم صكوك تصديقها في الإطار الزمني المناسب للمحكمة الجنائية الدولية بدء ممارسة أنشطتها. وهي تقيم تعاوناً كاملاً مع هذه المحكمة، التي دُعيت مدعتها العامة خصيصاً في نيسان/أبريل 2017 إلى يوم برلماني للتعريف بمؤسستها. وفي إطار هذا التعاون، سلمتها الحكومة أيضاً في عام 2015 جهادياً من مالي كان موضوع مذكرة توقيف بشأن جريمة حرب ارتكبت في مالي واحتُجز بشأنها في النيجر.

## 2- السياسات والبرامج والاستراتيجيات والخطط والمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

### (أ) إجراء استعراض لأوضاع السجون ومعالجة الاكتظاظ في المؤسسات السجنية (التوصية 120-89)

53- تتلقى وزارة العدل بانتظام تقارير عن الظروف المعيشية للمحتجزين من الهياكل الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء. وتقوم السلطات القضائية المحلية بزيارات شهرية، وتُجرى بعثات تفتيش كلما دعت الضرورة. وتتخذ إجراءات تصحيحية عند الإبلاغ عن حالات انتهاك للحقوق. واعتمدت الحكومة سياسة للسجون وسياسة جنائية في نيسان/أبريل 2020 لتحسين بيئة السجون وإضفاء الطابع الإنساني عليها والتصدي للاكتظاظ. وقد استلزم تنفيذ هاتين السياستين إنشاء وكالة وطنية لبدائل السجن وإعادة إدماج المحتجزين في عام 2020.

(ب) اعتماد خطة وطنية على المدى البعيد تشرك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني للحد من ممارسة العبودية في صفوف بعض الجماعات العرقية، ومنع استمرار هذه الممارسة في الأجيال المقبلة والقضاء عليها نهائياً (التوصية 120-109)

54- وضعت خطة العمل الوطنية لمكافحة الرق والممارسات المماثلة التي تغطي الفترة 2019-2021، مع مراعاة هذه التوصية، بمشاركة من منظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب العمل الدولي مشاركة كاملة.

(ج) مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس وبمشاركة المجتمع المدني مشاركة كاملة، وإنشاء مؤسسة مستقلة ومتخصصة للتحقيق في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان (التوصية 120-128)

55- في عام 2017، استعادت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مركزها ضمن الفئة ألف من حيث مطابقتها لمبادئ باريس، بعد أن فقدت هذا المركز في عام 2010. وهي مسؤولة في إطار اختصاصاتها عن إجراء تحقيقات في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان. وينص الدستور على استقلالية هذه المؤسسة، ويمنحها أيضاً استقلالاً إدارياً ماليًا.

### (د) مواصلة تنفيذ السياسة الوطنية للعدالة وحقوق الإنسان (التوصية 120-49)

56- شُفعت هذه السياسة بخطة عمل للفترة 2016-2025 توجد قيد التنفيذ. وتشكل الإصلاحات العديدة التي أُجريت في قطاع القضاء جزءاً من عملية التنفيذ هذه. ومن المتوقع أن تموّل خطة العمل، التي تصل تكلفتها الإجمالية إلى 314 مليار فرنك من فرنكات الجماعة الأفريقية، بمساهمة قدرها 55 في المائة من الدولة و45 في المائة من الشركاء.

57- ولهذه الغاية، تقيم الدولة وشركاؤها حواراً دائماً، في إطار منظم، حتى يتسنى إصلاح قطاع العدالة على نحو يخدم مصالح الدولة والمتقاضين في النيجر على أفضل وجه.

(هـ) مضاعفة الجهود في تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2014-2019 وإجراء دراسة وطنية عن انتشار الرق والممارسات الشبيهة بالرق، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين (التوصية 120-11)

58- أنجزت اللجنة الوطنية لتنسيق مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين تقييماً لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن الاتجار بالبشر للفترة 2014-2018. وتراعي الخطة الثانية التي يجري وضعها،

بصورة شاملة، مسألة الرق وجميع الممارسات المماثلة. وقد تعهد مكتب العمل الدولي من خلال مشروع "الجسر" بتمويل الخطة.

59- وأجرت المنظمة غير الحكومية "تيميدريا"، بدعم من الدولة والشركاء التقنيين والماليين، الدراسة الوطنية بشأن انتشار الرق والممارسات الشبيهة بالرق، وهي الدراسة التي استغرقت ستة أشهر. وامتدت الدراسة خلال ورشة عمل عُقدت في عام 2020 وشارك فيها جميع أصحاب المصلحة.

(و) مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم ومواصلة تنفيذ السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة (التوصية 120-5)

60- صدّق بلدنا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتولى وزارة التخطيط المسؤولية عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذها الفعلي. ويجري وضع عدة قوانين لضمان وتعزيز حضور الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وتيسير وصولهم إلى الدوائر الحكومية والشركات والأماكن العامة.

61- كما أن سياسة حماية الطفل من الإيذاء والعنف والاستغلال، التي تشجّع على اتباع نهج رعاية مصمّم خصيصاً للأفراد، تشمل أيضاً الأطفال ذوي الإعاقة. ولتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم، أُرسى الإطار القانوني والمؤسسي الذي سيُتخذ أساساً لصوغ هذه الاستراتيجية والسياسات، ويجري تنفيذه.

62- ولحماية هذه الفئات على نحو أفضل، انخرطت وزارة التخطيط في عملية وضع الوثائق البرنامجية، بما في ذلك السياسة الوطنية للسكان، والاستراتيجية الوطنية لإعادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وهكذا اعتُمدت عدة تشريعات في الفترة ما بين 2017 و2020.

(ز) اعتماد خطة عمل لعمالة النساء والشباب (التوصية 120-140)

63- تعكف وزارة العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية على وضع خطة عمل بشأن عمالة الشباب بتمويل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتنشد الوزارة تحقيق هدفين أساسيين من أهداف السياسة العامة، وهما تحقيق العائد الديمغرافي بسرعة والحد من هجرة العمال المهاجرين.

(ح) مواصلة تنفيذ مبادرة "النيجيريون يطعمون النيجيريين" لضمان فعالية الحق في الغذاء وإحراز تقدم في الأعمال الفعلية للحق في المياه والصرف الصحي، عن طريق تعزيز البنى التحتية العامة المتصلة بالمياه (التوصية 120-145 والتوصية 120-146)

64- اعتمدت الحكومة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، البرنامج القطاعي للمياه والنظافة الصحية والصرف الصحي الذي يغطي خمس عشرة سنة (2016-2030). وتمشياً مع أهداف التنمية المستدامة، فإن هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 3 289 000 000 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية هو في الواقع الهدف رقم 6 المتمثل في "ضمان حصول الجميع على المياه والنظافة الصحية".

65- وقد أدت الإنجازات التي تحققت حديثاً إلى زيادة معدل الحصول على مياه الشرب من 45,91 في المائة في عام 2017 إلى 46,31 في المائة في عام 2018، وتم ربط 740 790 شخصاً إضافياً بشبكة مياه الشرب، ليصل المجموع إلى 8 438 569 شخصاً من بين حوالي 18 000 000 شخص في المناطق الريفية. وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المطردة والإجمالية التي بلغت 1,26 نقطة مئوية مكّنت من تحقيق نسبة 90 في المائة من هذا الهدف في عام 2020.

### 3- الإدارة الرشيدة (الديمقراطية، والانتخابات، والشفافية، ومكافحة الإفلات من العقاب، والإرهاب، والاتجار بالمخدرات)

(أ) مواصلة حماية حقوق الإنسان وتنفيذ المعايير والالتزامات ذات الصلة في مجال مكافحة الأنشطة الإرهابية وتعزيز التدابير المتخذة على الصعيد الوطني لمراقبة الحدود ومكافحة الاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات والتصدي للأنشطة بوكو حرام الإرهابية على الحدود، ومواصلة ضمان التنسيق الفعال مع البلدان المجاورة لتحقيق هذه الغاية

66- منذ أن باتت النيجر تواجه خطر الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ما فتئت تتخذ وتتوخى تدابير لمنع الأعمال الإرهابية أو احتوائها. وتعكس هذه التدابير حجم التهديد القائم. وهكذا، فإلى جانب الاستخبارات والدوريات التي تجرى في جميع المناطق الخاضعة لحالة الطوارئ، تجابه النيجر مخاطر الإرهاب وشتى أنواع الاتجار من خلال قوات دون - إقليمية مشتركة (مجموعة دول الساحل الخمس) وقوات دولية (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وعملية بارخان).

67- وتعكف اللجنة الوطنية لتنسيق مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين على إعداد خطة عملها الوطنية الثانية بشأن الاتجار بالبشر. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجري الاضطلاع بعدة أنشطة، بما في ذلك موامة الإطار القانوني الوطني مع المعايير الدولية وحقوق الإنسان، وهو أمر يحظى بالأولوية.

(ب) تعزيز تدابير الحماية والأمن لاستغلال الموارد الطبيعية من أجل حماية بيئة السكان المحليين وصحتهم وحقوقهم حماية صارمة، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان (التوصية 120-163)

68- اعتمدت النيجر سياسة وطنية للتعدين في 3 تموز/يوليه 2020. وتم التصديق على مشروع قانون التعدين الجديد خلال ورشة عمل عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2020، ويتضمن القانون أحكاماً تهدف إلى تحسين صون المصالح المالية للدولة في مواجهة مصالح شركات التعدين وتوفير حماية أفضل لبيئة السكان المحليين وصحتهم وحقوقهم. ويشمل ذلك أيضاً إنشاء صندوق لإغلاق مواقع التعدين وترميمها، وإصلاح النظام الضريبي، وإنشاء صندوق لتطوير قطاع التعدين، وإنشاء قوة شرطة خاصة بالتعدين لمكافحة الغش وسوء إدارة القطاع، وغير ذلك من التدابير.

(ج) ضمان وصول أضعف فئات السكان إلى العدالة وضمان تقديم أفراد قوات الدفاع والأمن المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة (التوصية 120-126)

69- اللجوء إلى العدالة مجاني للجميع، ويمارس هذا الحق بحرية. وتتلقى الفئات الضعيفة، أي النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة، معاملة خاصة. ويخضع أفراد قوات الدفاع والأمن، الذين تثبت مسؤوليتهم عن الانتهاكات، لإجراءات قضائية بصرف النظر عن موقعهم. وقد سُجلت عدة حالات مقاضاة بين عامي 2016 و2020.

### 4- الحقوق المدنية والسياسية

(أ) تعديل قانون العقوبات بالنص على إلغاء عقوبة الإعدام (التوصية 120-80)

70- انظر الفقرتين 40 و41 أعلاه.



(ب) اعتزلم اتخاذ تدابير لتطبيق وقف اختياري بحكم الواقع والقانون لعقوبة الإعدام (التوصية 120-79 والتوصية 120-81)

71- ألغت النيجر عقوبة الإعدام بحكم الواقع في انتظار إلغائها بحكم القانون. ولم تطبق عقوبة الإعدام منذ عام 1976، رغم أنها لا تزال منصوصاً عليها في التشريع. وتُخفّف أحكام الإعدام التي تُصدرها المحاكم بصورة منهجية إلى السجن المؤبد. كما أنّ النيجر تصوّت كل عامين لصالح الوقف الاختياري لهذه العقوبة في الأمم المتحدة.

(ج) إدراج أحكام في قانون العقوبات تجرّم التعذيب وإنشاء آلية وقائية وطنية وفقاً للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (التوصيات 120-85، 120-86، 120-127)

72- للاستجابة لهذه التوصيات، اعتمد القانون رقم 02-2020 الصادر في 6 أيار/مايو 2020، الذي ينص على إنشاء الآلية الوقائية الوطنية التابعة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والقانون رقم 05-2020 الصادر في 11 أيار/مايو 2020 الذي يجرم التعذيب.

(د) إنشاء هيئة متخصصة في إدارة السجون، وإنشاء آلية وطنية مستقلة مسؤولة عن تفتيش مراكز الاحتجاز (التوصية 120-87)

73- أنشئت هذه الهيئة بموجب القانون رقم 09-2017 المؤرخ 8 آذار/مارس 2017، الذي يحدّد النظام الأساسي المستقل لموظفي إدارة السجون. وفي الوقت الراهن، أوشكت الدفعة الأولى التي يبلغ عدد أفرادها 132 طالباً على إنهاء التدريب.

74- وأسندت الآلية المستقلة المسؤولة عن تفتيش مراكز الاحتجاز إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، المخولة لها سلطة إجراء زيارات دون سابق إعلان إلى جميع الأماكن التي يُحتجز فيها أشخاص.

(هـ) تعزيز التشريعات الوطنية لمكافحة الاتجار (التوصيات 120-110، 120-117، 120-119 إلى 120-124)

75- وضعت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين مؤخراً خطة عملها الوطنية الأولى لمكافحة تهريب المهاجرين، والتي ستقدّمها عما قريب إلى الحكومة لاعتمادها. وتتضمن هذه الخطة 6 محاور، أولها تحسين المنظومة الجنائية في مجال مكافحة تهريب المهاجرين. ويتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا المحور في مواءمة الإطار القانوني الوطني مع المعايير الإقليمية والدولية المتعلقة بتهريب المهاجرين وحقوق الإنسان. ومن المقرر إنجاز عدة أنشطة، بما في ذلك حماية حقوق المهاجرين وأسره.

76- وتعزم اللجنة اتباع النهج نفسه فيما يتعلق بالاتجار بالبشر عند وضع خطة العمل الوطنية الثانية بشأن الاتجار بالبشر.

(و) ضمان الاحترام الكامل للحق في حرية التعبير وحرية الإعلام من خلال منع جميع أشكال التضييق على الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني واحتجازهم دون مبرر (التوصية 120-135)

77- النيجر واحدة من البلدان القليلة التي أدرجت في تشريعاتها حظر عقوبة السجن على جرائم الصحافة وأول بلد يوقّع على إعلان جبل المائدة. ولا يوجد حالياً أي صحفي أو ناشط من نشطاء المجتمع المدني رهن الاحتجاز. أما الذين كانوا محتجزين فقد حوكموا على جرائم بموجب القانون العام، واستقادوا من جميع الضمانات المتعلقة بالحق في الدفاع عن المتهمين، وفي المحاكمة العادلة.

(ز) احترام حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، خاصة في الفترة ما قبل الانتخابات المقرر إجراؤها هذا العام (2016)، وإطلاق سراح السجناء السياسيين (التوصية 120-136)

78- خلال انتخابات عام 2016، لم تفرض الحكومة أي قيود على حرية التعبير وتكوين الجمعيات. ولم يتم تسجيل أي سجين سياسي أيضاً. ويجب تجنب الخلط بين السياسي الذي احتُجز بسبب ارتكابه جريمة بموجب القانون العام والسجين السياسي الذي هو كل شخص احتُجز لارتكابه مخالفة سياسية.

(ح) حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وضمان ممارستهم لأنشطتهم دون تضييق أو تهريب (التوصيات 120-137 إلى 120-139)

79- صيغ مشروع قانون يتماشى مع المعايير الدولية في أيلول/سبتمبر 2020، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، وهو في مرحلة متقدمة من عملية الاعتماد.

## 5- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(أ) اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على عمل الأطفال، والعيش في الشوارع، والتسول، والعنف العائلي، والاتجار بالأطفال، والنزاعات المسلحة، والاستغلال الجنسي (التوصيات 120-112، 120-115، 120-119)

80- وضعت الحكومة استراتيجية وطنية لمنع العنف الجنساني والتصدي له وخطة عملها الخمسية للفترة 2017-2021 التي تهدف إلى الحد من معدل انتشار العنف الجنساني في النيجر من 28,4 في المائة إلى 15,4 في المائة بحلول عام 2021.

81- وفيما يتعلق بعمل الأطفال، فإنّ التشريعات واللوائح الخاصة بالعمل تمنعه منعاً باتاً. كما يُحظر استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة واستغلالهم جنسياً تحت طائلة عقوبات جنائية. ويكفل مفتشو العمل وقوات الدفاع والأمن الامتثال لهذه الأحكام.

82- وفي إطار التصدي لمشكلات الحماية التي تؤثر على الأطفال، اتخذت الحكومة تدابير متعددة ومتنوعة تشمل اعتماد خطة عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال (2017-2021)؛ ومواصلة تنفيذ وثيقة إدارية لحماية الأطفال من العنف والاعتداء والاستغلال؛ واستحداث عدة خدمات اجتماعية خاصة بالوقاية والنهوض والحماية لفائدة الأطفال، مع توفير الرعاية للأطفال المعرّضين للخطر و/أو ضحايا العنف والإيذاء والاستغلال بوجه عام، وأطفال الشوارع وتلاميذ الكتاتيب على وجه الخصوص.

(ب) إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع المناهج الدراسية والنظم المدرسية (التوصية 120-159)

83- شكّل التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الدوام جزءاً من المناهج الدراسية في النيجر. إذ تُدرّس مفاهيم حقوق الإنسان من خلال مواضيع مثل: التربية المدنية والأخلاقية في المدارس الابتدائية، والتربية المدنية في التعليم الثانوي، وحقوق الإنسان في مستويات التعليم غير النظامي. وفي إطار إصلاح المناهج الدراسية، وضعت الدولة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثلاث وحدات تعليمية تتناول حقوق الإنسان. ودُرّب المشرفون التربويون على هذه الأدوات التي يندرج محتواها ضمن فئة "حقوق المواطن وواجباته"، وهي واحدة من الفئات الـ 16 الواردة في بنك الحالات.

(ج) مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين ظروف معيشة الناس وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التوصية 120-142)

84- أدرجت النيجر تنميتها الاقتصادية ضمن خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وفي هذا الصدد، اعتُمدت في 9 أيار/مايو 2017 استراتيجية إنمائية طويلة الأمد تحت اسم استراتيجية التنمية المستدامة

والنمو الشامل. وأُخذت هذه الاستراتيجية أساساً لوضع واعتماد وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2017-2021)، التي اعتمدت في 29 أيلول/سبتمبر 2017 مشفوعة بخطة العمل ذات الأولوية الخاصة بها للفترة 2017-2021.

85- ويمكن تقييم نتائج تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطور مؤشرات الفقر. فقد تحسنت جميع مؤشرات الفقر، عموماً، تحسناً ملحوظاً. إذ انخفض المعدل الوطني للفقر من 48,2 في المائة في عام 2014 إلى 40,8 في المائة في الفترة 2018-2019، بانخفاض قدره 7,4 نقط. ويعزى هذا الانخفاض إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد في السنوات الأخيرة. كما انخفض مؤشر عمق الفقر، الذي يقيس متوسط الفجوة بين مستوى استهلاك الفقراء وخط الفقر، انخفاضاً كبيراً على الصعيد الوطني، من 13,2 في المائة في عام 2014 إلى 11,2 في المائة في الفترة 2018-2019. وانخفضت أيضاً حدة الفقر، التي تبيّن الفروق من حيث شدة الفقر في صفوف الفقراء مع التركيز على أشدهم فقراً، انخفاضاً ملموساً. فقد كانت النسبة 12,3 في المائة في عام 2005، ثم انتقلت إلى 8,4 في المائة في الفترة 2007-2008، ثم 9 في المائة و5,5 في المائة على التوالي في عامي 2011 و2014؛ وبلغت النسبة 4,3 في المائة على الصعيد الوطني في الفترة 2018-2019.

(د) تحسين البنية التحتية لنظام الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلد وزيادة فرص وصول النساء والفتيات إلى المرافق الصحية، وخدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، وخفض وفيات الرضع (التوصية 120-151)

86- واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى زيادة التغطية الصحية ومجانبة عمليات الولادة القيصرية، وزيادة مضادات الفيروسات العكوسة، وعلاج أمراض مثل الملاريا لدى النساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة. ويجري حالياً تقديم الخدمات في القطاع العام، من خلال شبكة من المرافق الصحية من جميع المستويات تتوزع ما بين 1 063 مركزاً صحياً متكاملاً، و401 وحدة صحية، و38 مستشفى محلياً، و7 مستشفيات إقليمية، و7 مراكز لصحة الأم والطفل، و5 مراكز إقليمية لنقل الدم، و5 مستشفيات وطنية، ومستشفى مرجعي مركزي للولادة، و10 مراكز مرجعية وطنية.

87- وهناك 348 مرفقاً خاصاً، منها 52 عيادة ومصحة متعددة التخصصات، و71 مصحة للرعاية الصحية، و41 عيادة طبية، و179 دار رعاية، ومستشفيان خاصان غير ربحيين، ومركزان خاصان متخصصان في طب العيون وجراحة العظام للمصابين بالرضوح، ومستشفى خاص بالطوائف.

88- وقد كان لهذه الزيادة في البنية التحتية الصحية تأثير على التغطية الصحية، التي ارتفعت من 48,33 في المائة في عام 2016 إلى 50 في المائة في عام 2018، وفقاً لنتائج الاستعراض القطاعي السنوي.

(هـ) اعتماد المراسيم التنفيذية للمرسوم بقانون الخاص بالرعي، الذي يضمن حماية حقوق ملكية الأراضي، واتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز حماية حقوق الرعاة (التوصية 121-2)

89- لتعزيز الحماية القانونية لحقوق الرعاة، اعتمدت، بين عامي 2013 و2019، 5 مراسيم تنفيذية للمرسوم بقانون رقم 2010-29 المؤرخ 20 أيار/مايو 2010.

## 6- حقوق محدّدة (النساء، الأطفال، الأشخاص ذوو الإعاقة، المهاجرون)

(أ) تنظيم حملة توعية وتثقيف في صفوف السكان لإزالة جميع الحواجز الاجتماعية - الثقافية التي تحول دون تمتع المرأة بحقوقها تماماً (التوصية 120-72)

90- نُظمت حملة للتوعية والتثقيف في صفوف السكان من خلال مواصلة تنفيذ المبادرة الخاصة بالمراهقين "المعرفة سبيل الكرامة (ILLIMIN)". وهكذا يتم تثقيف المراهقات، من خلال الأماكن الآمنة

والمعارف المتعلقة بالمهارات الحياتية، في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة من أجل إدارة خصوبتهن على نحو مسؤول، وإرساء بيئة مجتمعية داعمة بمشاركة المجتمع المحلي.

91- وفي إطار تنفيذ المشروع الإقليمي لتمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل، انطلق العمل بنوادي أزواج المستقبل التي ترمي إلى تطوير معارف الفتيان ومهاراتهم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وتعزيز المواقف الإيجابية بشأن العلاقات بين الجنسين في 5 مناطق في النيجر. ويستهدف المشروع 10 000 فتى (تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً، لم يسبق لهم الزواج، ولم يلتحقوا بالمدرسة) من خلال إنشاء 800 نادٍ على مدى فترة من 3 سنوات.

(ب) *زيادة الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما فيما يتعلق بالفئات المعرضة للخطر، مثل الفتيات اللاجئات، والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين عن طريق التعجيل بتحسين التشريعات والبرامج التعليمية (التوصيات 66-120 و91-120 و92-120)*

92- لا يوجد أي تمييز بين الطلاب بصفة عامة وضد الفتيات اللاجئات بوجه خاص. وقد أنشأت الدولة مدارس في مراكز استقبال النازحين لمنح الأطفال فرصاً متساوية. ومن هذا المنطلق، اعتمد قانون حماية المشردين داخلياً في 10 كانون الأول/ديسمبر 2018، بعد أن انضم البلد إلى معاهدة كمبالا.

(ج) *اعتماد أحكام تشريعية تحظر ممارسة الوهايا (التوصيات 38-120، 100-120، 102-120، 103-120)*

93- ممارسة الوهايا هي شكل من أشكال الرق منصوص عليه وخاضع للعقاب على هذا النحو بموجب القانون رقم 25-2003 المؤرخ 1 حزيران/يونيه 2003، الذي عدل قانون العقوبات لكي تدرج فيه جرائم الرق.

(د) *تعزيز التدابير الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة وحماية النساء من جميع أشكال الرق والإيذاء أو غيرها من الممارسات الثقافية الضارة من خلال التشريعات والسياسات والبرامج ذات الصلة (التوصيات 93-120، 100-120، 102-120)*

94- اتُخذت إجراءات تتمثل في ما يلي:

- اعتماد السياسة الجنسانية الوطنية الجديدة في عام 2017 وخطة عملها؛
- اعتماد المرسوم الخاص بحماية الفتاة الملتحقة بالمدرسة ودعمها ومواكبتها، في عام 2019؛
- تعديل القانون الذي ينص على نظام الحصص لزيادة نسبة التمثيل من 15 في المائة إلى 25 في المائة للمناصب التي تُشغل بالانتخاب ومن 25 في المائة إلى 30 في المائة للمناصب بالتعيين، في عام 2019؛
- اعتماد استراتيجية القضاء على الناسور؛
- وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية خاصة بقرار الأمم المتحدة 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن؛
- إنشاء المرصد الوطني لتعزيز المساواة بين الجنسين؛
- اعتماد الجمعية الوطنية للقانون المصدق على النظام الأساسي لمنظمة النهوض بالمرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في آب/أغسطس 2017؛
- إنشاء الخلية الوطنية لمنبر المرأة التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومكاتبها الفرعية الإقليمية.

## (ه) زيادة توعية المرأة وتدريبها على تولي المناصب العمومية

95- تمهيداً للانتخابات العامة لعامي 2020-2021، نظّمت وزارة النهوض بالمرأة وحماية الطفل وعدة منظمات غير حكومية حملة لتوعية المرأة وتدريبها بشأن المشاركة السياسية في المناطق الثماني في البلد. وتهدف هذه الحملة إلى تعزيز المشاركة السياسية للنساء، اللاتي يمثلن 55 في المائة من الناخبين المسجلين في القائمة الانتخابية، في هيئات صنع القرار.

(و) اعتماد قانون للأسرة يكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة ويحمي الفتيات من الزواج المبكر والقسري (التوصيات 102-120، 111-120، 130-120 إلى 133-120)

96- وُضع مشروع هذا القانون منذ عام 2011، وكان منذ ذلك الحين موضوع عدة محاولات لاعتماده قوبلت برفض قاطع من جانب شريحة معينة من السكان تعتبره مخالفاً لتعاليم الدين.

(ز) تعزيز حماية المهاجرين واللاجئين من خلال إنفاذ قانون الاتجار بالبشر وزيادة القدرات التشغيلية للجنة الوطنية المعنية بصفة اللاجئ والوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار (التوصية 120-162)

97- تم تعزيز هذين الهيكلين من حيث الموارد البشرية والمادية والمالية على حد سواء، بدعم من العديد من الشركاء التقنيين والماليين.

(ح) تشجيع حملات التوعية وسياسات التكيف للقضاء على زواج الأطفال والزواج القسري والزواج المبكر (التوصية 120-130)

98- في مجال مكافحة الزواج المبكر، لا يوجد بعدُ قانون محدّد لمكافحة هذه الممارسة الضارة، ولكن هناك عدة تدابير متعددة الجوانب في هذا الإطار، نذكر منها:

- مواصلة تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة العنف وسوء المعاملة والاستغلال؛
- استحداث خطة استراتيجية وطنية لوضع حد لزواج الأطفال؛
- اعتماد المرسوم الذي ينشئ اللجان الوطنية والمحلية لحماية الطفل ويحدّد صلاحياتها وتنظيمها وتشكيلها وسير عملها، في عام 2019؛
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمنع العنف الجنساني والتصدي له، في عام 2017؛
- تنظيم أنشطة للتوعية من قِبَل رابطة الزعامات التقليدية في النيجر؛
- تنظيم منتدى وطني للتوعية والمناصرة بشأن زواج الأطفال في مارادي، في عام 2019.

(ط) ضمان مجانية حصول جميع الأطفال على التعليم دون أي تمييز وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس ومحو الأمية وإتمام الدراسة وضمان المساواة في الحق في الحصول على التعليم الجيد للأمم والشابات والفتيات المتزوجات (التوصيتان 120-157، 120-160)

99- ضمان مجانية الحصول على التعليم وعدم التمييز في الحق في التعليم مكرّسان بموجب القانون رقم 98-12 المؤرخ 1 حزيران/يونيه 1998 بشأن توجيه النظام التعليمي النيجري.

100- وقد بلورت الدولة، في سياق تطبيق هذا التشريع، ابتكارات تعليمية في إطار الإدماج المدرسي مثل: الفصول البوابية ومدارس الفرصة الثانية ومراكز التعليم البديل. وكان من نتائج هذه الابتكارات التعليمية حدوث زيادة كبيرة في معدل الالتحاق بالمدارس، من 72,3 في المائة في عام 2014 إلى 74,8 في المائة

في عام 2017، وارتفع معدل إتمام الدراسة من 59,8 في المائة إلى 65,8 في المائة خلال هذه الفترة. وارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، الذي بلغ 28,4 في المائة في عام 2014، ارتفاعاً ملحوظاً إلى 33 في المائة في الفترة 2018-2019.

101- وفيما يتعلق بالمساواة بين الأُمهات والشابات والفتيات المتزوجات في الحق في التعليم الجيد، اعتمدت الدولة تشريعات تكفل وصول الفتاة إلى المدرسة واستمرارها في الدراسة. ويتعلق الأمر بالمرسوم الصادر في 5 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن حماية الفتاة الملتحقة بالمدرسة ودعمها ومواكبتها، والقرار التنفيذي لهذا المرسوم، الصادر في 4 شباط/فبراير 2019.

(ي) معالجة شوغل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة على وجه أفضل في السياسات العامة (التوصية 120-52)

102- تدرك النيجر أنَّ المسنَّين والأشخاص ذوي الإعاقة يندرجون ضمن الفئات الضعيفة. ومن هذا المنطلق تؤخذ هذه الفئة في الاعتبار في جميع السياسات العامة، ولا سيما في السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية. وقد شرعت الحكومة في عملية التصديق على البروتوكول الإضافي الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بشأن المسنَّين.

## باء - التحديات والقيود

103- على الرغم من جميع الجهود التي تبذلها الحكومة، فإنَّ القيود الاجتماعية-الثقافية والاقتصادية والأمنية تؤثر سلباً على الأعمال الفعال لبعض الحقوق ومن ثم على تنفيذ بعض التوصيات. فمُنذ شهر شباط/فبراير 2015، يواجه البلد حالة انعدام للأمن ناجمة عن قربه من بعض الدول المجاورة التي تشكِّل بؤر توتر خطيرة. ولمكافحة انعدام الأمن هذا، الذي يُفجِّع العديد من أسر العسكريين والمدنيين، اضطرت الحكومة إلى إعادة توجيه جزء كبير من الميزانية الوطنية (أكثر من 17 في المائة) إلى قطاع الأمن على حساب القطاعات الاجتماعية الأساسية.

104- ويضاف إلى ذلك الصعوبات الاجتماعية والثقافية التي تعيق زخم الحكومة في إعمال بعض الحقوق، ولا سيما الحقوق المتعلقة بالمجال الحساس المتمثل في قانون الأسرة. ذلك أنَّ رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والجهود الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام، واعتماد قانون الأسرة، تواجه كلها في الواقع مقاومة شرسة من جانب شريحة من السكان تعمل الحكومة على إقناعها من أجل ضمان انخراط الجميع، ومن ثم تجنب حدوث اضطرابات خطيرة لا يمكن التنبؤ بعواقبها.

## جيم - الممارسات الجيدة

105- تتلخص الممارسات الجيدة في ما يلي:

- إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تتولى مسؤولية صياغة التقارير المقدَّمة إلى هيئات المعاهدات وإلى الاستعراض الدوري ومتابعة تنفيذ التوصيات؛
- إطلاع جميع أصحاب المصلحة على التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل؛
- وضع خطة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات؛
- إعداد تقرير منتصف المدة عن تنفيذ التوصيات؛

- إشراك منظمات المجتمع المدني، والبرلمانيين، والشركاء التقنيين والماليين، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والتشاور معها في جميع المراحل.

## خامساً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان

### ألف - الأولويات

106- اعتمدت النيجر خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثانية للفترة 2017-2021 التي تعطي الأولوية لمجالات التدخل الاستراتيجية التالية:

- المحور الأول: النهضة الثقافية؛
- المحور الثاني: التنمية الاجتماعية والتحول الديمغرافي؛
- المحور الثالث: تسريع النمو الاقتصادي؛
- المحور الرابع: تحسين الإدارة الرشيدة والسلام والأمن؛
- المحور الخامس: الإدارة البيئية المستدامة.

### باء - المبادرات

107- من أجل تحسين فعالية حقوق الإنسان، اتخذت النيجر مبادرات تذكر منها إنشاء هيكل جديدة، واعتماد السياسات القطاعية، وتحسين الإطار القانوني ومؤامته مع المعايير الدولية، وغيرها من المبادرات.

### جيم - الالتزامات

108- من أجل بلورة تدابير مناسبة لمجابهة التحديات التي تواجه الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومع مراعاة السياق الوطني والبيئة الدولية، تتعهد النيجر بتنفيذ التوصيات المقبولة التي ستصدر على إثر تقديم هذا التقرير.

## سادساً - الاحتياجات

### ألف - في مجال بناء القدرات

109- لضمان حسن متابعة تنفيذ الملاحظات النهائية والتوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات وعن الاستعراض الدوري الشامل، من اللازم بناء قدرات مختلف الجهات الفاعلة. ولذلك ينبغي زيادة كفاءات الهياكل الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام فيما يتعلق بآليات تنفيذ التوصيات والملاحظات النهائية وتقييمها.

110- ويتطلب وضع السياسات العامة وتنفيذها باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان تدريباً مستمراً للجهات الفاعلة.

111- ومن أجل معالجة عدم توافر المعلومات الإحصائية المتعلقة بحقوق الإنسان التي ينبغي أن تستند إليها التقارير الحكومية، يجب الإقرار بضرورة استحداث نظام لجمع البيانات وتحليلها على الصعيد الوطني واللامركزي. وتستحق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني اهتماماً

خاصاً في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية بالنظر إلى الدور الذي يتعين أن تضطلع به في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك تنفيذ التوصيات وإعداد تقارير بديلة. ونظراً للتحديات المرتبطة بترسيخ سيادة القانون وتعزيز التماسك الاجتماعي، من اللازم تثقيف السكان وزيادة مستوى الوعي لديهم بشأن الآليات الوطنية والدولية، بسبل منها تعميم الصكوك الرئيسية.

## باء - في مجال المساعدة التقنية والمالية

112- لضمان نشر التوصيات التي ستصدر عن الجولة الثالثة على نطاق واسع، تعتزم اللجنة المشتركة بين الوزارات تنظيم حلقات عمل لتعميم التوصيات وترجمتها إلى اللغات الوطنية لفائدة السكان. ويتطلب وضع وتفعيل خطة تنفيذ جديدة موارد مالية كبيرة. ومن ثم فإن زيادة دعم الميزانية ستمكّن النيجر من تحقيق نتائج مثمرة في تنفيذ التزاماتها الدولية.

## الخاتمة

113- على الرغم من القيود الأمنية والاقتصادية والاجتماعية-الثقافية، ينبغي الإقرار بأن النيجر قد بذلت جهوداً ملموسة مكّنت من إعمال حقوق الإنسان والتمتع بها باعتماد العديد من التشريعات والسياسات والبرامج. ومع ذلك، لا تزال تحديات جسيمة قائمة، ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهودنا الرامية إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومعاينة مرتكبيها.

114- ومن ثم فإن المجتمع الدولي مدعو إلى زيادة دعم النيجر في جهودها الرامية إلى تعزيز مسعى إدماج حقوق الإنسان في السياسات العامة، وهي مشاريع ينبغي أن تترن بخطة فعلية لإشاعة ثقافة حقوق الإنسان في صفوف السكان وتوعيتهم بها.

115- وتؤكد النيجر من جديد انخراطها في الاستعراض الدوري الشامل، كما تجدد التأكيد على استعدادها لتلقي توصيات تمكّنها من تحسين حالة حقوق الإنسان.